«العام» يحافظ على ارتفاعه رغم تباين مؤشرات البورصة

انهت بورصة الكويت تعاملات أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 9ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5ر5162 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 06ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 7ر97 مليون سهم تمت من خلال 4457 صفقة نقدية بقيمة 9ر20 مليون دينار كويتي (نحو 97ر68 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3ر17 نقطة ليصل إلى مستوى 19ر4726 نقطة وبنسبة ارتفاع 37ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر61 مليون سهم تمت عبر 2110 صفقات نقدية بقيمة 2ر4 مليون دينار (نحو 86ر13 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 8ر4 نقطة ليصل إلى مستوى 14ر5402 نقطة وبنسبة انخفاض 09ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر36 مليون سهم تمت عبر 2347 صفقة بقيمة 6ر16 مليون دينار (نحو 78ر54 مليون دولار).

وكانت شركات (أسمنت ابيض) و(أركان) و(اكتتاب) و(تجاري) و(منازل) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بوبيان د ق) و(زين) و(بيتك) و(وطني) و(اعيان) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (سنام) و(صلبوخ) و(الخليجي) و(يونيكاب) و(كويتية).وتابع المتعاملون إيضاحا بشأن التداول غير الاعتيادي على أسهم الشركة (الكويتية للاستثمار) وإفصاح من شركة (بيت الأوراق المالية) بشأن إعادة التصنيف المحاسبي للاستثمار في شركة (الأمان للاستثمار) علاوة على إفصاح معلومات جوهرية من شركة (الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن) بشأن شركة تابعة.كما تابع هؤلاء إيضاحا من بنك الكويت الوطني بشأن التداول غير الاعتيادي على سهمه وإفصاح معلومات جوهرية من (نابيسكو) بشأن عقد خدمات التسميت والخدمات المساندة لعمليات حفر وإصلاح الآبار علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

جلسة متباينة للبورصة

أدى إلى لجوء شركات التطوير العقاري إلى الاستثمار في الأسواق الخارجية

الأيوب: إعادة النظر في قانون «8» يبقى مطلباً ملحاً .. رغم التجاهل

جدد الخبير العقاري سعود عبد العزيز الأيوب المطالبة بإعادة النظر في قانون8 لسنة 2008 مؤكدا على ان المطالبة بإلغاءه ستبقى مطلبا ملحا رغم التجاهل لأن فيهما ظلم وضرر على المواطن الكويتي وشركات التطوير العقاري الكويتيه والاقتصاد الكويتي بشكل عام حيث تم حرمان البنوك المحليه من فرصه تقديم خدماتها التمويليه للراغبين بشراء السكن الخاص لافتا الى انه ادى الى لجوء شركات التطوير العقاري في استثماراتها العقارية الى الاسواق الخارجية ما ادى الى شح في عمليات التطوير السكني الذي لا زلنا نعاني منه حتى الآن .واضاف الايوب في تصريح صحفي ان شركات التطوير العقاري لعبت دورا محوريا في تطوير مناطق سكنية كاملة مجددا مطالبته بالعمل على عودة شركات التطوير العقاري التي تم طردها من الكويت بسبب قانون ٨وأوضح الأيوب انه من المتعارف عليه ان النشاط العقاري مرتبط ارتباط وثيق بالتمويل العقاري مما يدعوا الى ضروره إيجاد حل جذري من خلال سن القوانين والضوابط لكل من قانون التملك العقاري وقوانين التمويل العقاري معا في آن واحد.

هذا وقد اقترح الايوب ان يتم وضع ضوابط للقانون للحد من ارتفاع أسعار الاراضي ومنع المضاربين من التحكم في سوق العقار من خلال الآتي:

١- السماح فقط للشركات التطوير العقاري لتملك العقار بشرط ان يكون راسمالها ١٠ مليون دينار بحد أدنى.

٢- تحديد مده زمنيه لشركات التطوير العقاري المتملكه للعقار بتطوير العقار خلال مده أقصاها ثلاث سنين من تاريخ التملك.

٤- منع الشركات من اعادة بيع الاراضي فضاء دون تطويرها.

٣- فرض رسوم عاليه على الشركات التي لم تطور العقار خلال المده المقررة.

٤- تسهيل قوانين وإجراءات استخراج التراخيص اللازمه للبناء.

٥- فتح مجال التمويل العقاري بشرط ان تكون الدفعه المقدمة من ٢٠ الى ٣٠٪.

٦- السماح وسن قوانين الرهن العقاري.

٧- تصنيف شركات التطوير العقاري حسب السمعة والجودة وسابقه الاعمال.

٨- انشاء مؤسسة رقابية لمراقبته تلك الشركات.

هذا وقد أشار الايوب الى التجربة السعودية في مجال التطوير العقاري التي أنصفت الشركات المطورة للعقارات حيث قامت السعودية منذ سنوات بتحدي فترة مدتها ٥ سنوات يتم بعدها سحب الأراضي من الشركات التي لم تطور هذه الأراضي وبيعها بالمزاد العلني كذلك طبقت السعودية قوانين على الأراضي البيضاء غير المطورة علما بان تطوير البنية التحتية في الأراضي التي يتم تطويرها من قبل القطاع الخاص يتحملها القطاع الخاص نفسه وليس الحكومة ولاشك ان ذلك ساهم في تطوير مساحات ومناطق شاسعة

ووضع الايوب حلولا جذرية وسريعة لحل الأزمة الإسكانية منها ان كل قطعة ارض استثمارية مساحتها الف متر مربع يمكن ان يستفيد منها ١٢ عائلة كويتية وكل قطعة ارض مساحتها ٧٥٠ متر مربع يمكن ان يستفيد منها ٩ عائلات كويتية وكل قطعة ارض مساحتها ٥٠٠ متر مربع يستفيد منها ٦ عائلات كويتية موضحا ان هذه الحل يعتبر من الحلول السريعة التي من الممكن ان توفر عددا كبيرا من الشقق للأسر الكويتية

ولفت الايوب أن المواطن هو اكبر المتضررين بالنهاية لذا يجب على الدولة مراعاة المواطن من خلال إعادة النظر في قانون 8خاصة وان القطاع العقاري في الكويت يشكل محورا مهما وحيويا في دفع عجلة الاقتصاد ويمثل القطاع السكني معظم انشطة سوق العقارات المحلي اضافة الى ذلك الخلل في التركيبة السكانيه ودخول أعداد كبيرة سنويا في سن الزواج والرغبة في تكوين أسرة جديدة في مسكن مستقل عن العائلة.

سعود الأيوب

«اتحاد الشركات» يقيم ندوة عن أفضل 30 سهماً خليجياً وفقاً لمقياس «رود»

أقام اتحاد شركات الاستثمار الكويتية بالتعاون مع شركة المركز المالي الكويتية ندوة متخصصة عن افضل 30 سهما متداولا في الأسواق الخليجية وذلك وفقا لمقياس وضعته شركة (المركز).

وقال نائب الرئيس التنفيذي بشركة (المركز) إم.إر.راغو في كلمة خلال الندوة التي اقيمت امس الاثنين في غرفة تجارة وصناعة الكويت إن افضل 30 سهما في منطقة الخليج تم تحديدها وفقا لمقياس أطلقت عليه (رود).

وأوضح راغو أن مقياس (رود) يتكون من عدة مقاييس تشمل مقياس العائد على رأس المال المستثمر ومقياس العائد على حقوق الملكية ومقياس عائد توزيعات أرباح الأسهم أو عائدات السهم.وأضاف أن الشركات التي تتمتع بأساسيات قوية من شأنها أن تتغلب على تقلبات السوق وتحقق عوائد جيدة للمستثمرين على المدى الطويل وبناء محفظة قوية وتقدم الأسهم التي تم اختيارها وفقا لهذا المقياس كافضل الشركات القادرة على توفير عائدات جيدة بغض النظر عن تغيرات أسواق الأسهم.

وذكر ان قيام المستثمر بإجراء بحث شامل يجعل مهمة اختيار الأسهم ذات الأداء القوي أشد سهولة وهو أمر لا يتسنى إلا إذا كان المستثمر على دراية جيدة بمقاييس من قبيل مقياس العائد على رأس المال المستثمر ومقياس العائد على حقوق الملكية وعائد توزيعات أرباح الأسهم أو معدل إيراد السهم.

وبين أن تلك المقاييس تعكس القيمة الأساسية للشركة بأدق درجة ممكنة بغض النظر عن اتجاه أسواق الأسهم.

وأشار إلى أن الشركات ذات الأداء الأفضل تتميز بكفاءة استغلال رؤوس أموالها في توليد تدفق نقدي حر جيد ويتم قياسها من خلال العائد على رأس المال المستثمر للأسهم غير المصرفية والعائد على حقوق الملكية للأسهم المصرفية.

وأفاد بان مجموعة افضل 30 سهما خليجيا تبعا للمقياس من الأسهم الكبرى وتتنوع من حيث القطاعات حيث تتكون محفظة تلك الأسهم من 11 مصرفا يليها أربع شركات بضائع وأربع شركات مواد وثلاث شركات عقارية.

وقال إن المقياس حدد افضل 30 سهما وفقا لرسملة السوق على مستوى الدولة وكذلك على المستوى الأوسع نطاقا للقطاع.

«وربة»: تغطية الاكتتاب في زيادة رأس المال بنسبة 205.8 في المئة

شاهين الغانم

اعلن بنك وربة إتمام إجراءات التخصيص في زيادة رأسماله والتي بلغت نسبة التغطية به 205.8%، بقيمة إجمالية قدرها 185.2 مليون دينار كويتي، مشيرا إلى أن الاكتتاب قد اغلق بتاريخ 9 ديسمبر إثر تغطية مساهمي البنك لكامل الأسهم المطروحة والبالغة 500 مليون سهم بسعر 180 فلس للسهم، منها 100 فلس قيمة اسمية و80 فلس علاوة إصدار، ليصبح اجمالي قيمة الطرح 90 مليون دينار (50 مليون قيمة اسمية + 40 مليون علاوة إصدار)، حيث بلغت نسبة تخصيص فائض الاكتتاب في أسهم الطرح المتبقية بعد تخصيص حق الأولوية نسبة 27.2%.

وقد تم تحديد تاريخ إرجاع المبالغ الفائضة من الاكتتاب ليكون يوم الأحد 23 ديسمبر 2018، أي خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التخصيص. و الجدير بالذكر أن الاكتتاب في زيادة رأس مال بنك وربة قد فاق كافة التوقعات حيث شهد إقبالا منقطع النظير من قبل المساهمين.

وإذ توجه شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة باسمى عبارات الشكر الى كافة مساهمي البنك على الثقة التي أولوها نحو بنك وربة، فقد أكد بأن زيادة رأس المال سوف تشكل القاعدة الصلبة لتحقيق المزيد من التوسعات الاستثمارية في قطاعات اقتصادية حيوية مثل: قطاع الطيران والنفط والغاز، وتمويل المشاريع الوطنية والإقليمية الضخمة بما يؤمن عائدا مجزيا للمساهمين. وأوضح كذلك بأن هذه الزيادة في رأس المال سوف تساهم في ضخ المزيد من الاستثمارات لتنمية ودعم قطاع الشركات ، إلى جانب تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وذلك التزاما بخطته التنموية الخمسية والمستمرة حتى عام 2021م.

وختم الغانم قائلا: «نشكر الله عزه وجل على الاكتتاب المتميز بزيادة رأس المال، ونعد مساهمينا بان نكون دائما عند مستوى تطلعاتهم وان نقدم لهم فرصا استثمارية واعدة ذات عوائد مجزية ومستدامة في أسواق صاعدة».

الهملان: الاقتصاد الرقمي يساهم في تعزيز دعم جهود التنمية المستدامة بالوطن العربي

نادية الهملان

أكدت مدير ادارة التنمية الاقتصادية في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي نادية الهملان اهمية الاقتصاد الرقمي في تعزيز دعم جهود التنمية المستدامة في الوطن العربي.

جاء ذلك في تصريح ادلت به الهملان على هامش مشاركتها في النسخة الاولى لمؤتمر الاقتصاد الرقمي العربي الذي ينظمه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتستضيفه العاصمة ابوظبي بمشاركة الامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابوالغيط ووزراء المالية والاقتصاد العرب.

وقالت الهملان ان المؤتمر شهد تدشين الرؤية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي بهدف تفعيل وتعزيز التعاون العربي المبني على المعرفة الرقمية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والتشريعية ودعم خطط التطور التكنولوجي في المنطقة.

واضافت ان الاستراتيجية غطت خمسة ابعاد للاقتصاد الرقمي هي المؤسسة والابتكار والحكومة والاعمال والمواطن كما اشتملت على 15 مجالا و20 هدفا استراتيجيا يندرج تحتها 50 مبادرة وبرنامجا للتنمية.

واوضحت ان المؤتمر يتضمن العديد من الجلسات الحوارية التي يشارك فيها حوالي 70 خبيرا دوليا من كبار المتخصصين في صياغة استراتيجية الاقتصاد الرقمي في مجالات الذكاء الاصطناعي وخطط التحول الرقمي ومدن المستقبل والشفافية المالية والابتكار في تكنولوجيا الرعاية الصحية والبيانات الضخمة.

وشددت الهملان على حرص الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي في المشاركة بالمؤتمرات المتخصصة والمنتديات المتعلقة بالتنمية للاستفادة والاطلاع على احدث البرامج التقنية والتكنولوجية سواء الخليجية او العربية او العالمية.

واشادت باستضافة دولة الامارات للمؤتمر الذي يقام تحت رعاية ولي عهد ابوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ويهدف الى تنمية وتطوير الاقتصاد العربي.وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الاماراتي الشيخ سيف بن زايد آل نهيان افتتح فعاليات المؤتمر امس الاحد بحضور الامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابوالغيط ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل وممثلين من جامعة الدول العربية والامم المتحدة والبنك الدولي ومحافظي المصارف المركزية العرب.